جامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03-01/116(09/25)/04-م مُحدّثة 4 (14842)

المجلـس الاقتصــادي والاجتماعــي

الــدورة العاديـــة (116)

# الوثائق المعروضة على اجتماع المجلس

# على مستوى كبار المسؤولين

الأمانة العامة: 2 سبتمبر/ أيلول 2025

# المُحتَوَيَاتْ

**الصفحة**


- مذكرة شارحة بشأن: التنمية المستدامة. 3

- مذكرة شارحة بشأن: إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن. 50

- مذكرة شارحة بشأن: تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند ما يستجد من أعمال. 59

- تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 7-2025/5/8). 66

- **<u>ما يستجد من أعمال:</u>**

دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري: إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. 77

# مذكرة شارحة

# بشأن

# التنميـــــة المستدامـــــة

**مذكرة شارحة**

**بشأن**

**التنمية المستدامة**

**—**

**عرض الموضوع:**

**أولاً: الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:**

- عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية اجتماعها (17) بتاريخ 2025/6/22 عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة مملكة البحرين. وقد شارك في الاجتماع ممثلو (15) دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وتحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.

- تضمّن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة، من بينها: القضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، التمويل المستدام في المنطقة العربية، تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الرؤية العربية 2045، المبادرة الإقليمية للأمن المناخي، المبادرة العربية للاستدامة، الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، اليوم العربي للاستدامة. (مرفق1: تقرير وتوصيات الاجتماع).

**ثانياً: المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:**

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، قامت الأمانة العامة بتعميم مذكرة على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لدى الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، بتاريخ 2025/5/26، مرفق بها مشروع تصور حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 – 2030"، وطلبت الموافاة بالمقترحات والمبادرات في موعد أقصاه أسبوعين، حتى يتسنى عرضها على اجتماع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية (مرفق2).

**ثالثاً: التمويل المستدام:**

- شاركت الأمانة العامة في فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية خلال الفترة 30/6-2025/7/3 بمدينة أشبيلية الأسبانية. وقد جمع المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، وشاركت فيه الدول العربية بوفود رفيعة المستوى، وقدمت خلاله بيانات متعددة تضمنت رسائل لتعزيز مجالات التمويل.

- مثّل المؤتمر نقطة تحول في الجهد الدولي لسدّ فجوة التمويل العالمي، حيث خرج هذا المؤتمر بخطة تنفيذية واضحة من خلال "التزام اشبيلية". وبالرغم من أن التحديات لازالت قائمة، خصوصاً ما يتعلق بالديون وإصلاح النظام المالي العالمي، إلا أن المؤتمر بعث برسالة قوية بأن التمويل هو مسؤولية جماعية وأن الوقت بدأ ينفذ قبل حلول عام 2030.
- أتاح المؤتمر مساحة مهمة لإجراء محادثات معمقة وشاملة حول تمويل التنمية. وكان فرصة جيدة لجمع أصوات من قطاعات الضرائب والديون والتجارة والتمويل الخاص، لكسر الحواجز وإثارة أفكار جديدة حول كيفية عمل هذه الأدوات جنبًا إلى جنب على أرض الواقع.
- عبرت وفود الدول النامية خلال المؤتمر عن قلقها من تزايد شروط التمويل الخارجي، وضرورة منح الدول حيزًا ماليًا أكبر لاتخاذ قراراتها التنموي. كما دعا القطاع الخاص إلى شراكات واضحة، بيئة تنظيمية مشجعة، وإجراءات أكثر مرونة لتحفيز الاستثمار المستدام. من جانب آخر، شددت المنظمات الإقليمية، خلال مشاركتها، على أهمية التكامل الإقليمي في بناء قدرات الدول وتسهيل الوصول إلى التمويل. كما تم التأكيد على الحاجة إلى دعم خاص للدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة، وضرورة تكييف المعايير الدولية بما يراعي خصوصيات المنطقة.
- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع لجنة (الاسكوا) بتقديم مبادرة بعنوان "الجسور: بناء القدرة على الصمود من خلال منظومات حوكمة رقمية مبتكرة"، والتي تم إدراجها على "منصة أشبيلية للعمل" التي تتضمن أكثر من 130 مبادرة مطروحة لتحويل التعهدات إلى نتائج فعلية. وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم حلول لتعزيز القدرات الوطنية وتحفيز الاستثمار الخاص وتتبع التقدم السريع في أهداف التنمية المستدامة، من خلال تسخير الذكاء الاصطناعي لتحسين الحوكمة والنظم البيئية. كما تهدف إلى تحفيز الشراكات العالمية وتشجيع اعتماد مجموعة من الأدوات الرقمية المبتكرة استنادا للهدف (17) من اهداف التنمية المستدامة المعني بالشراكات.
- صدر عن المؤتمر وثيقة " التزام اشبيلية" شملت: إعادة التأكيد على الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الدعوة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، توسيع الحيز المالي عبر تعبئة الموارد المحلية، متابعة تنفيذ الالتزامات من خلال آليات مساءلة وطنية وإقليمية.

**<u>رابعاً: المعرض العربي للاستدامة:</u>**

- نظمت الأمانة العامة فعاليات المعرض العربي للاستدامة في نسخته الأولى، وذلك خلال الفترة 18-2025/5/20 بمدينة القاهرة، وبرعاية جامعة الدول العربية وبالتعاون مع تحالف "شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة". وقد اشتملت فعاليات المعرض على عدة جلسات نقاشية، كان من بينها: جلسة حول "الشراكة الفعالة من أجل مستقبل مستدام"، جلسة حول "الاستثمار في المستقبل: دور وفوائد القطاع الخاص من تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جلسة حول "الإعلام المستدام: دور الإعلام في تعزيز ثقافة التنمية"، جلسة حول "التكنولوجيا المالية من أجل الاستدامة – الابتكار في تمويل المستقبل الأخضر"، جلسة حول "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الاستدامة"، جلسة حول "البورصات والاستثمار المستدام"، جلسة حول "الآفاق الجديدة لمستقبل الاقتصاد الأخضر". كما تضمّن برنامج فعاليات المعرض عقد (الملتقى العربي

للحوكمة والاستدامة)، الذي جاء تنظيمه انطلاقاً من أهمية الحوكمة والاستدامة كركائز أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية.

**خامساً: اليوم العربي للاستدامة:**

- يهدف اليوم العربي للاستدامة إلى التركيز على الجهود الوطنية والإقليمية من أجل تفعيل تنفيذ خطة 2030 بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية للدول العربية. كما يهدف إلى أن يكون محركاً إعلامياً تركز من خلاله المنطقة العربية على التوعية بمفاهيم الاستدامة وإنجازات الدول العربية وأصحاب المصلحة المختلفين في تحقيق الأهداف الأممية من أجل رفاه الشعوب العربية، ويلقي الضوء على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وسبل خلق مناخ عربي داعم لها. وستكون هذه الفاعلية بمثابة فرصة كبيرة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات والتجارب لبناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية وخارجها.
- وخلال الاحتفالية الخاصة باليوم العربي للاستدامة 2025، التي نظمتها الأمانة العامة تحت شعار "تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في المنطقة العربية"، وذلك بتاريخ 2025/5/22 في مقر الأمانة العامة، تم تكريم سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد إمارة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم منحه جائزة الشخصية العربية الرائدة في مجال الاستدامة.

- كما تم تكريم كل من السيدة/ سحر الجبوري رئيسة مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا، والسيد/ معاوية الصقلي العضو المنتدب التجاري – وفا بنك إيجيبت، والسيد/ محمد علي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصرف أبوظبي الاسلامي بجمهورية مصر العربية، والمهندسة فاطمة الحنطوبي مدير إدارة البحوث والتشريعات – هيئة الفجيرة للبيئة، والسيد/ خليل محمود أبو الرُّب رئيس مجلس ادارة شركة هارموني – D5، والدكتور/ إبراهيم علي محمد رئيس مجلس الإدارة – جمعية أصدقاء البيئة الإماراتية، والمهندس/ روحي العربي رئيس مجلس إدارة – مؤسسة الجمهورية الجديدة للتنمية رئيس لجنه منظمات المجتمع المدني تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة، والسيد/ عادل ياسين رئيس لجنة العلاقات العامة والتسويق – تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.
- كما جاء تكريم جامعة الدول العربية للطالبة صوفيا هلال العضو في المجلس القيادي العالمي لمبادرة الأمم المتحدة "Generation Unlimited" بهدف تعزيز ثقافة الاستدامة بين الأجيال الشابة، والتأكيد على دور الأطفال واليافعين في دعم أجندة الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتعد صوفيا هلال أصغر عضو في المجلس القيادي العالمي لمبادرة الأمم المتحدة "Generation Unlimited"، وهي مبادرة تعنى بتمكين الشباب وربطهم بفرص التعليم والتوظيف وريادة الأعمال.
- وعلى هامش الفعالية، وقّعت جامعة الدول العربية مذكرات تفاهم مع كل من مكتب سمو ولي عهد إمارة الفجيرة، وجمعية أصدقاء البيئة الإماراتية، وبنك أبو ظبي الإسلامي.

**المقترح المطلوب:**

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1

الأمانة العامة
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

# الاجتماع السابع عشر

# للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

**22 يونيو 2025**

عبر تقنية الفيديو كونفرانس

# التقرير والتوصيات

www.lasportal.org sdic.dept@las.int

## الاجتماع السابع عشر
## للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
## 2025/6/22
## عبر تقنية الفيديو كونفرانس

---

أولاً:

- افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية والذي عقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر الى دولة الامارات العربية المتحدة على ترأسها للاجتماع السادس عشر للجنة العربية في ديسمبر 2024 في أبو ظبى. وأشارت الى ان الاجتماع السادس عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الاخر عن بعد (Hybrid)، ثم أعطت الكلمة لممثلة مملكة البحرين رئيس الاجتماع السابع عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

- ترأست الاجتماع الأستاذة/ دانة حمزة الوكيل المساعد للتنمية المستدامة – وزارة التنمية المستدامة بمملكة البحرين، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، حيث ألقت الكلمة الافتتاحية والتي رحبت فيها بالسادة الحضور، كما وجهت الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، وأشادت بدورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، كما أشارت ان هذا الاجتماع يمثل فرصة لتعزيز العمل العربي المشترك من أجل مستقبل واعد لشعوبنا، ويأتي في سياق استكمال جهود مملكة البحرين التي تشرفت أيضًا برئاسة "قمة البحرين" الثالثة والثلاثين، والتي سعت لتعزيز الشراكة الأخوية والاستراتيجية لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

- وقد تطرقت في كلمتها إلى انه تم إطلاق عدد من المبادرات من ضمنها الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ودعم الاعتراف بدولة فلسطين وتوفير الخدمات التعليمية والصحية للمتأثرين من النزاعات وتطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي.

- حيث تبنت مملكة البحرين مبادئ الاستدامة منذ وقت مبكر، منذ إطلاق "رؤية البحرين الاقتصادية 2030" في عام 2008، المبنية على الاستدامة والعدالة والتنافسية. وقد شكلت هذه الرؤية إطارًا وطنيًا يعزز الاستدامة كخيار استراتيجي في النهج التنموي، مما مهّد لتكامل الجهود الوطنية مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

- وتأكيدًا على التزام مملكة البحرين بتحقيق التنمية المستدامة، فقد جاء إنشاء وزارة مستقلة للتنمية المستدامة في عام 2022، لتكون الأولى من نوعها في المنطقة، مما يعكس تحولًا نوعيًا في التعامل مع هذا الملف الاستراتيجي. حيث تُعنى الوزارة بتنسيق الجهود مع الجهات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع والمبادرات المعنية بالتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

- وقد قطعت المملكة خطوات متقدمة في مواءمة برامجها مع مقاصد وأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز البنية التشريعية وتفعيل الشراكات على جميع المستويات والأصعدة. وبما أن مسرّعات التنمية المستدامة كالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والشمول المالي وقوة البيانات، تعد عنصرًا محوريًا في تسريع وتيرة التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل التحديات العالمية. ومن هذا المنطلق تتمتع مملكة البحرين بتجربة رائدة في هذا المجال حيث أطلقت البحرين منظومة رقمية تضم أكثر من 750 خدمة إلكترونية، مما أسهم في تقليص الوقت والتكلفة لهذه الخدمات.

- ومن المبادرات النوعية أيضاً، إطلاق تطبيق "حكومتي" والمفتاح الإلكتروني المطور (eKey 2.0)، والذي يتيح الوصول الموحد إلى الخدمات الحكومية عبر الهواتف الذكية مما يعكس نقلة نوعية في

تجربة المستخدم وتحسين الكفاءة الحكومية. هذا وقد تبوأت المملكة المركز الأول عالميًا في تبني التكنولوجيا الحكومية وفقًا لمؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD 2023، والمركز 13 عالميًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية، والمركز 18 في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لعام 2022.

- كما أطلقت المملكة مؤخرا حزمة وطنية من خلال صندوق العمل تمكين لتدريب 50 ألف بحريني على مهارات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، وتأتي جميع هذه الجهود من توجه الحكومة لوضع المواطن في صميم برامج التنمية، مع التركيز على أولويات مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. حيث نعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف بروح الفريق الواحد.

- وفي الختام، توجهت الأستاذة دانة حمزة بالشكر الى الأمانة الفنية والدول الأعضاء على جهودهم، مؤكدةً التزام مملكة البحرين بدعم العمل العربي المشترك نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبمواصلة التعاون المثمر مع الدول العربية لنقل تجربة مملكة البحرين الرائدة في الإصلاح والتحديث التنموي، وتطوير العمل الإنساني الدولي، ودعم تقدم المرأة والشباب، وتبني الابتكار المالي والتعليمي والتحول الرقمي، وترسيخ ثقافة التسامح وقيم العيش المشتركة.

- شارك في الاجتماع 15 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية)، فضلا عن مشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا وتحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.

---

ثانياً:

**استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:**

| البند | الموضوعـــات |
|---|---|
| **البند الأول** | القضاء على الجوع في المنطقة العربية |
| **البند الثاني** | المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة |
| **البند الثالث** | التمويل المستدام في المنطقة العربية |
| **البند الرابع** | تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات |
| **البند الخامس** | المبادرة الإقليمية للأمن المناخي |
| **البند السادس** | المبادرة العربية للاستدامة |
| **البند السابع** | الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة |
| **البند الثامن** | الأسبوع العربي للتنمية المستدامة |
| **البند التاسع** | اليوم العربي للاستدامة |
| **البند العاشر** | الرؤية العربية 2045 |
| **البند الحادى عشر** | شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة **2030** |
| **البند الثانى عشر** | موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية |
| **البند الثالث عشر** | ما يستجد من أعمال |

**البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية**

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

**توصي بـــ**

- الترحيب بعقد ورشة العمل الإقليمية حول دعم الدول العربية في سن تشريعات خاصة بقضية الحد من فقد وهدر الأغذية مع البرلمان العربي وأعضاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع وذلك خلال الربع الأخير من عام 2025.

**البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"**

**اطلعت اللجنة على:**

**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،**

**تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/12/25 بتاريخ 2025/5/26 بشأن خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 – 2030"**

**المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـــ**

1) **قيام الأمانة الفنية للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة بمتابعة تنفيذ خطة عمل "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 – 2030 بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات التمويلية والقطاع الخاص.**
2) **تعزيز الشراكات وبناء القدرات للدول العربية في مختلف مجالات الاستدامة عن طريق مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.**
3) **استمرار التعاون والتنسيق بين مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية والشركاء الإقليميين والدوليين في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"**

**البند الثالث: التمويل المستدام في المنطقة العربية**

**اطلعت اللجنة على:**

**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،**

**المذكرة الشارحة لهذا البند،**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـ:**

1) **الطلب من الأمانة الفنية للجنة عرض نتائج مشاركة وفد الأمانة العامة في اعمال "المؤتمر الدولى الرابع لتمويل التنمية" خلال اعمال الاجتماع القادم للجنة.**

2) **الترحيب بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة والتي عقدت بتاريخ 2025/5/17 ببغداد بجمهورية العراق تحت عنوان "التمويل المستدام في المنطقة العربية".**

**البند الرابع: تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات**

**اطلعت اللجنة على:**

**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،**

**المذكرة الشارحة لهذا البند،**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـ:**

- **الترحيب بعقد اول ورشة عمل حول اعتماد ودعم تفعيل أنشطة مبادرة الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر لمواجهة تحديات التنمية والتخفيف من حدة الأزمات والحفاظ عليها، ومنع تكرار النزاعات، وتسريع العملية القائمة من خلال نهج الأمن الإنساني الواعي بالمخاطر، خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو 2025 في بغداد.**

البند الخامس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) الترحيب بالمشاورات الجارية مع المنظمات والجهات الدولية والاتحاد الأوروبي وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والشركاء للتعاون في المبادرة الإقليمية للأمن المناخي في المنطقة العربية.

2) قيام الأمانة الفنية للجنة بموافاة الدول العربية بالنتائج التي يتم التوصل اليها واستعراضها خلال الاجتماع القادم للجنة.

**البند السادس: المبادرة العربية للاستدامة**

**اطلعت اللجنة على:**

**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،**

**المذكرة الشارحة لهذا البند،**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـــ**

1) الترحيب بمخرجات اجتماعات مجموعة التنسيق الإقليمية لدراسة إنشاء صندوق عربي استئماني، وموافاة الدول العربية بنتائج الدراسة.

2) دعوة الدول العربية للمشاركة الفاعلة في فعاليات "المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى للاستثمار والاستدامة" في نسخته الثانية ضمن فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة سبتمبر 2025

**البند السابع: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة**

**اطلعت اللجنة على:**

**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،**

**المذكرة الشارحة لهذا البند،**

**تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/14/25 بتاريخ 2025/6/4،**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة**

**وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـــ**

1) **الأخذ علما بالعرض المقدم من مستشار الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة حول تنفيذ خطة عمل الفريق لعام 2025.**

2) **الطلب من الفريق موافاة الدول بمنهجية إعداد الإطار العربى لمؤشرات التنمية المستدامة بناءا على أولويات الغايات.**

3) **الطلب من الأمانة الفنية للفريق متابعة تنفيذ توصيات ورشة العمل الأولى للفريق والتي عقدت بتاريخ 4-2025/5/5 عبر تقنية الفيديو كونفرانس.**

**البند الثامن: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة**

**اطلعت اللجنة على:**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة والخامسة.**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـ:**

**1) الترحيب بعقد النسخة السادسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال الفترة 15 – 18 سبتمبر 2025 في جمهورية مصر العربية.**

**البند التاسع: اليوم العربي للاستدامة**

**اطلعت اللجنة على:**

**الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،**

**بيان النسخة الثالثة لليوم العربى للاستدامة**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـــ:**

- **الترحيب بقيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالاحتفال باليوم العربي للاستدامة في نسخته الثالثة والتي عقدت يوم 22 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة بتشريف سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد إمارة الفجيرة بدولة الامارات العربية المتحدة.**

## البند العاشر: الرؤية العربية 2045

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

- الترحيب بالقرار رقم 101 الصادر عن الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بتاريخ 2025/5/17 بجمهورية العراق، بشأن الموافقة على الوثيقة النهائية للرؤية العربية 2045 كوثيقة استرشادية لوضع وإعداد استراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية.
- دعوة فريق العمل المعنى بالرؤية العربية 2045 لعقد الاجتماع الأول بشأن الرؤية بعد الموافقة عليها في صيغتها النهائية.

**البند الحادى عشر : شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030**

أطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العروض المقدمة من الشركاء،

وبعد المناقشة،

**توصي بـــ**

1) تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والاسكوا في مجالات التنمية المستدامة ولاسيما فى ورش العمل الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية ونتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025.

2) الترحيب بعرض تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة بشأن عقد النسخة الأولى من المعرض العربى للاستدامة بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة خلال شهر مايو 2025 بجمهورية مصر العربية. (مرفق تقرير موجز عن المعرض)

**البند الثانى عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية**

**اطلعت اللجنة على:**

**النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،**

**موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2025،**

**موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فبراير 2025،**

**وبعد الاستماع لمداخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.**

**وبعد المناقشة،**

**توصي بـــ**

- **عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، خلال شهر ديسمبر 2025، على أن يحدد مكانه وتاريخه لاحقا.**

إدارة التنمية المستدامة
والتعاون الدولي

مرفق النسخة المحدثة
لخارطة الطريق

الرقم: 2/4/5/12/25
التاريخ: 2025/5/26

مرفق 2

**عاجل جدا**

**تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي – مكتب الأمين العام) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،**

**تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته العادية على المستوى الوزارى (ق2482 – د.ع 115 – 2025/2/13) والذي عقد بمقر الأمانة العامة، الفقرة الرابعة والتى تنص على ما يلى: "الترحيب بإطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمى مستدام 2025 – 2030، والتي تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمى والتنمية المستدامة، والدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص".**

**تتشرف الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى – مكتب الأمين العام) بأن ترفق طيا مشروع تصور حول "خارطة طريق نحو تحول رقمى مستدام 2025 – 2030" والتي تهدف الى تعزيز وتشجيع الاستثمار في التحول الرقمى بالمنطقة العربية، للتفضل بالاطلاع وموافاتنا بمقترحات/مبادرات/ شركاء إقليميين في موعد أقصاه اسبوعين من تاريخ الارسال حتى يتسنى إتخاذ اللازم. علما بأنه سيتم عرضها في بند "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" خلال اعمال الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية المزمع عقده يوم 23 يونيو 2025 في المنامة بمملكة البحرين.**

**للتنسيق والتواصل مع مسئولة الملف السيدة/ أمل خالد /aml.khalid@las.int 00201000057888**

**وفى هذا الصدد، يرجى من المندوبية الدائمة الموقرة تأمين وصول هذا الخطاب الى الجهات المعنية ذات العلاقة (التنمية المستدامة – التكنولوجيا والتحول الرقمى – الذكاء الاصطناعى) لدى دولتكم الموقرة،**

**وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها.**

أمل خالد

***التصور المحدث حول***

# خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام

# 2030 - 2025

## المقدمة:

أصبح التحول الرقمي المستدام أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وذلك بسبب الأدوار الهامة التي تؤديها التقنيات الحديثة اليوم مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وغيرها، وما أحدثته من نوعية هائلة التي حققتها في مختلف مجالات تنمية الحياة،

ومع تزايد اهتمام الدول العربية وجهودها نحو التحول الرقمي، أصبحت هناك حاجة ملحة لوضع خارطة طريق عربية واضحة تضمن تحقيق تحول رقمي متكامل ومستدام في المنطقة العربية.

تشكل هذه الوثيقة تصوراً مبدئياً لخارطة طريق يتم إعدادها ضمن الاهتمام الكبير - في إطار منظومة جامعة الدول العربية - بدعم التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية.

حيت تهدف خارطة الطريق إلى رسم مسار استراتيجي ووضع رؤية مستقبلية طموحة لتعزيز الاستثمار في التحول الرقمي المستدام في الدول العربية خلال الفترة (2025-2030)، وتتضمن الخارطة مقترح خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.

وستبين خارطة الطريق بمعية خطتها التنفيذية بوضوح مصفوفة الخطوات والإجراءات المطلوبة لتعزيز التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، وستلقي الضوء على ما تحتاجه المنطقة العربية من استثمارات مستدامة، وسياسات متكاملة، وشراكات استراتيجية لتحقيق اقتصاد رقمي عربي تنافسي وآمن وشامل بحلول عام 2030.

## (1) مرجعية الإعداد:

- انبثقت هذه الوثيقة عن مخرجات ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمي والتنمية المستدامة (إحدى المجموعات الاقليمية التابعة للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة)، والتي انعقدت في 16-17 ديسمبر 2024 في أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، حيث تم تقديم مقترح يتعلق بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة" والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي" ومختلف الشركاء الإقليميين في إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030 تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.

- تبنت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية هذا المقترح في اجتماعها السادس عشر والذي انعقد في 17 ديسمبر 2024 في أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، وذلك ضمن توصيات البند الثاني المتعلق بالمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.

- تم الترحيب بتوصية اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بشأن هذا المقترح في الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في مقر الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2025/2/13، وذلك ضمن بند (التنمية المستدامة) القرار رقم (2482)، جاء نصه على النحو الآتي: الترحيب بإطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025-2030، والتي تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة والدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص.

## (2) الرؤية والأهداف:

### الرؤية:

تحقيق تحول رقمي شامل ومستدام في المنطقة العربية، من خلال جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات المستدامة وداعمة للابتكار، والتي من شأنها تحقيق اقتصاد رقمي ذى مستوى تنافسي عالمياً، يتسم بأنه آمن ومتكامل ومستدام، وذلك بحلول عام 2030.

### الأهداف:

تهدف خارطة الطريق بخطتها التنفيذية للفترة (2025-2030) إلى تحقيق الآتي:

1. دمج عناصر الاستدامة في عملية التحول الرقمي في الدول العربية، مع التركيز على تعزيز فرص الاستثمار في التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية.
2. سد الفجوات الرقمية، من خلال تطوير بنية تحتية رقمية مستدامة، وبما يضمن تغطية رقمية شاملة في جميع أنحاء المنطقة العربية.
3. تسريع رقمنة الخدمات الحكومية بما يكفل تقديم خدمات رقمية ذكية ذات جودة عالية وسهلة الوصول، من خلال وضع المحفزات التي من شأنها تسريع تبني الحكومة الإلكترونية المستدامة والذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة.
4. تنمية المهارات وبناء القدرات في مجال التحول الرقمي المستدام، بما يشمل إطلاق برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز مهارات الأفراد في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتقنيات الحديثة، لسد الفجوة الرقمية ومواكبة احتياجات سوق العمل المستقبلي.
5. تحفيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال الرقمية المستدامة، بما يشمل دعم الشركات الناشئة والمشاريع التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال.
6. تعزيز تكنولوجيا الشمول المالى والأمن السيبراني وحماية البيانات عبر تشريعات وسياسات متقدمة تضمن بيئة رقمية آمنة للمؤسسات والأفراد.

7. تعزيز التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، وما يتطلب ذلك من استثمارات تتعلق بدعم البنية التحتية المالية الرقمية واعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني.
8. دعم التحول الرقمي في القطاعات الحيوية، وما يتطلب ذلك من استثمارات لتعزيز تطبيق التقنيات الرقمية في هذه المجالات مثل الصحة، التعليم، الطاقة، الصناعة، المدن والمجتمعات، السياحة والنقل، وذلك لغرض تعزيز الكفاءة والاستدام القطاعية.
9. تنسيق الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من خلال إنشاء آليات تعاون فعالة بين مختلف أصحاب المصلحة لضمان الشمولية والمشاركة واستفادة الجميع من تطوير الاقتصاد الرقمي.
10. تعزيز التكامل الرقمي العربي، بما يشمل تبادل الخبرات الرقمية بين الدول العربية، وتوحيد المعايير الرقمية، وتنمية مشروعات التعاون والتكامل المستدام في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي.
11. تعزيز التطبيق التكاملي والمنسق للسياسات والاستراتيجيات الرقمية الموضوعة في نطاق المنطقة العربية، مثل الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي، وغيرها.
12. تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية لضمان استفادة المنطقة العربية من أفضل الممارسات والخبرات العالمية في مجال التحول الرقمي المستدام.
13. ضمان مواكبة المنطقة العربية لتحقيق أهداف التعاهد الرقمي العالمي، وتنفيذ الالتزامات والإجراءات التي يشتملها، وغير ذلك من الالتزامات الرقمية الدولية.

## (3) التكامل مع الوثائق ذات الارتباط:

ترتبط خارطة الطريق بعلاقات تكاملية مع عدة وثائق أساسية، وذلك من حيث إن إعداد خارطة تستند على هذه الوثائق كمرجعيات، كما إنها تستهدف دعم وتحقيق الأهداف الموضوعة في تلك الوثائق، منها الآتي:

### التعاهد الرقمي العالمي:

يُعد التعاهد الرقمي العالمي جزءًا من ميثاق المستقبل الذي صدر عن قمة المستقبل العالمية التى عقدت في عام 2024، وذلك كخطوة تاريخية نحو رسم مستقبل أفضل للبشرية. ونظمت الأمم المتحدة هذه القمة ضمن فعاليات الدورة (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة التى عقدت فى نيويورك، يومي 22- 23 سبتمبر 2024. ويهدف التعاهد إلى تعزيز التعاون الرقمي العالمي وحوكمة التكنولوجيا بشكل منصف ومستدام. وبالتالي يشكل التعاهد فرصة للدول العربية لتعزيز التحول الرقمي من خلال الاستفادة من الدعم الدولي، وتطوير استراتيجيات رقمية متقدمة، وتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي الرقمي. ولذلك تستند خارطة الطريق الى هذا التعاهد وبل تسعى إلى تحفيز الدول العربية على تنفيذ أهدافه الخمسة وبما يشمل من التزامات وإجراءات.

**خارطة الطريق تستهدف تحقيق الأهداف الخمس للتعاهد الرقمي العالمي على مستوى المنطقة العربية**

## الأجندة الرقمية العربية 2023-2033:

تم اعتماد هذه الأجندة من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (32) المنعقدة في جدة في المملكة العربية السعودية في 2023/05/19. وتهدف الأجندة تحقيق (35) هدفاً موزعاً على خمس مجموعات. ويقترن كل من هذه الأهداف بمجموعة من الإجراءات المقترحة كسبيل لتحقيق الهدف. تستند خارطة الطريق على هذه الأجندة وتستهدف تدعيم تحقيق أهدافها وإجراءاتها.

**خارطة الطريق تستهدف تحقيق أهداف وإجراءات الأجندة الرقمية العربية 2023-2033 الموزعة على خمس مجموعات**

| | |
|---|---|
| المجموعة الأولى | الأطر الاستراتيجية الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية |
| المجموعة الثانية | سياسات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية |
| المجموعة الثالثة | مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة |
| المجموعة الرابعة | التحول الرقمي وسياسات الإدماج الاجتماعي |
| المجموعة الخامسة | السياسات الثقافية والإعلامية |

**الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي:**

تم إقرار هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته (28) في يناير 2025. وترتكز رؤية هذه الاستراتيجية على بناء اقتصاديات عربية قادرة على المساهمة في الناتج المحلي والعالمي من خلال تبني تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي عن طريق تمكين أفرادها ومؤسساتها من تحقيق أقصى استفادة منه في إطار أخلاقي محكم. وتترابط خارطة الطريق مع أهداف الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي والمحاور ومجالات التعاون المحددة في إطار هذه الاستراتيجية.

**ترابط خارطة الطريق مع المحاور ومجالات التعاون المحددة في الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي**

- وضع قواعد وإطار عربي متكامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي على مستوى الدول العربية
- تعزيز استخدام وتبني الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاعات ذات الأولوية في المنطقة العربية
- وضع إطار عربي موحد لبناء القدرات البشرية وتنمية الوعي العام إزاء القضايا الخاصة بالذكاء الاصطناعي
- تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة العربية في مجال الذكاء الاصطناعي
- الشراكات والتعاون مع جهات ومنظمات إقليمية ودولية رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي

## الرؤية العربية 2045:

تعد هذه الرؤية ثمرةً جهود متضافرة، بادرت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبمشاركة جامعة الدول العربية، وذلك في ضوء الحاجة الماسة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبين وجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ. تم إطلاق الرؤية ضمن أعمال الدورة الوزارية (31) للإسكوا، والتي عُقدت في الفترة 16- 18 ديسمبر 2023 في القاهرة في مقر الأمانة العامة للجامعة، ومرفوعة لاعتمادها في القمة العربية المقرر عقدها في مايو 2025. وترتبط خارطة الطريق بشكل أساسي بهذه الرؤية في عدة مبادرات وهما (الأمن السيبراني) المدرج ضمن ركن (الأمن والأمان) و(العملة الرقمية) المدرجة ضمن ركن (الازدهار والتنمية المتوازنة) فضلا عن الابتكار والابداع.

**جوانب ارتباط خارطة الطريق بأركان الرؤية العربية 2045**

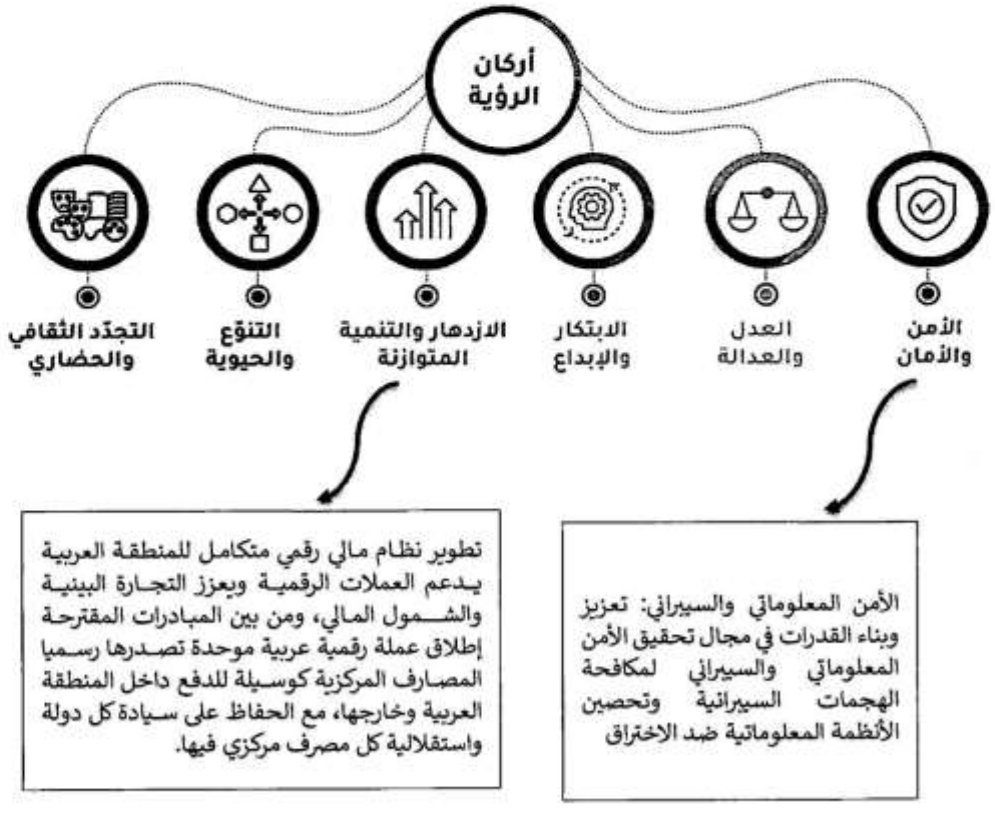

**الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي: مدخل استراتيجي لتحقيق الاستدامة الشاملة:**

في ظل التحولات العالمية المتسارعة، فرض الاقتصاد الرقمي نفسه كأداة جوهرية لإعادة تشكيل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ورفع جاهزية الدول العربية لمتطلبات التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق، جاءت الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي كمبادرة رائدة أطلقها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع أكثر من 100 جهة دولية وإقليمية وأكاديمية، لتكون بمثابة خارطة طريق شاملة تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متكامل ومستدام في الوطن العربي.

وقد تم اعتماد هذه الرؤية رسميًا من قبل القادة العرب في قمة جامعة الدول العربية بالجزائر عام 2022، وهو ما يُعد سابقة تاريخية تؤكد على التوافق العربي حول أهمية التحول الرقمي كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

تتضمن الرؤية أكثر من 50 برنامجًا ومشروعًا قابلاً للتنفيذ، موزعة على عدة محاور رئيسية تشمل: تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز القدرات البشرية، دعم الابتكار وريادة الأعمال، التحول في التعليم والصحة، وأتمتة الخدمات الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي والتجارة الإلكترونية. وترتكز هذه الرؤية على مبادئ أساسية تشمل العدالة الرقمية، والحوكمة الرشيدة، والسيادة الرقمية، والتكامل الإقليمي، بما ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وتُعد الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي بمثابة الأساس الفكري والتنفيذي لـ"خارطة الطريق العربية للاستدامة والتحول الرقمي"، إذ إن التحول الرقمي لا يُعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل هو أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتكون أكثر مرونة،

وتنوعًا، وشمولًا. فالرقمنة هي التي تمكّن من إدارة الموارد بكفاءة، وتحسين جودة الخدمات، وتمكين فئات الشباب والنساء، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وزيادة إنتاجية القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والتعليم.

كما تمثل الرؤية منصة لتعزيز التكامل العربي من خلال مشاريع رقمية عابرة للحدود، بما يسهم في خلق سوق رقمية عربية موحدة تدعم التجارة والاستثمار المشترك، وتعزز القدرة التنافسية العالمية للدول العربية فى الاسواق العالمية.

ومن خلال هذه الرؤية، تسعى الدول العربية إلى بناء مستقبل رقمي مستدام يوازن بين الطموح التكنولوجي والعدالة الاجتماعية، ويعزز من قدرة المنطقة على الصمود أمام الأزمات وتحقيق تنمية شاملة تحفظ كرامة الإنسان العربي، وتحقق له الرفاهية والتمكين الاقتصادي.

ويُشكل اعتماد الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي نقطة انطلاق مركزية في بناء "خارطة الطريق العربية للاستدامة والتحول الرقمي"، حيث تترجم هذه الرؤية المبادئ العامة إلى سياسات ومشاريع قابلة للتنفيذ على مستوى الدول العربية. فهي لا تقدم فقط إطارًا للتحول الرقمي، بل تمثل كذلك جسرًا عمليًا نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال أدوات رقمية تُسرّع تحقيق الأهداف التنموية وتُفعّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا، فإن خارطة الطريق هذه تُبنى على أسس واضحة، ومرجعية عربية موثوقة، ورؤية معتمدة من القمة العربية، لتكون وثيقة العمل الأهم في دعم مستقبل عربي رقمي مستدام.

رسم توضيحي (1) البيئة الايكولوجية المتكاملة التي تربط الاقتصاد بالتكنولوجيا ومفاهيم وآثارها المستدامة

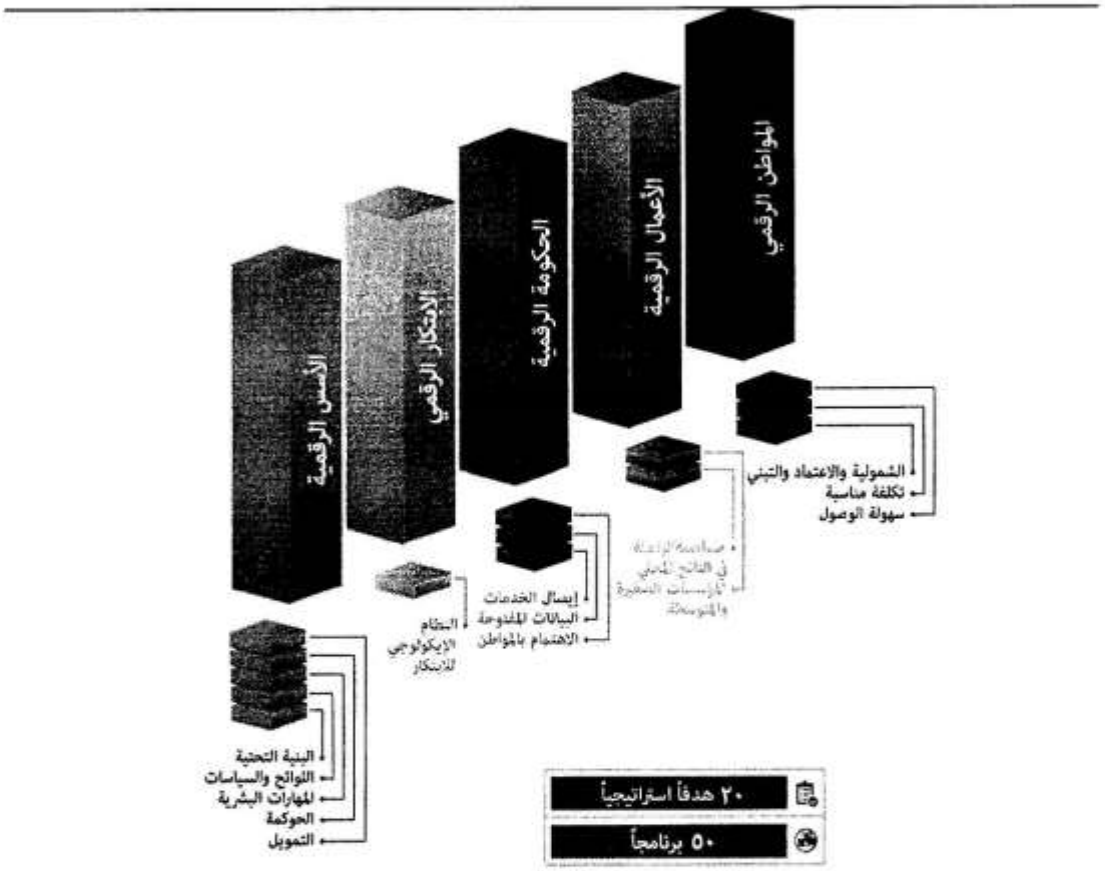


رسم توضيحي (2) هيكل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي

**المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات :**

- الرؤية الاستراتيجية 2030 للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات :

بناء مستقبل رقمي عربي "ذكي – آمن ومستدام"

من خلال تفعيل هذه الرؤية تعمل المنظمة على وضع إطار شامل للمساهمة في تشكيل معالم التحوّل الرقمي في المنطقة العربية. وتلعب كل ركيزة دورا حاسما في ضمان التقدّم التكنولوجي والثقة الرقمية والاستدامة على المدى الطويل .

1.المستقبل الرقمي العربي الذكي :

وتركّز هذه الركيزة على الاستفادة من أحدث التقنيات لدفع النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار والإبداع والكفاءة عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية. كما تهدف إلى توظيف التكنولوجيا الذكية الناشئة لتحسين الخدمات، وزيادة الكفاءة في مختلف المجالات، وتقديم تجارب مستخدم أكثر تطوّرًا وراحة. ويسهم ذلك في تعزيز التجديد والإبداع

الغاية من ذلك هو تحقيق الريادة الرقمية الرقمية العربية على المستوى الدولي.

ويترجم ذلك من خلال العديد من المبادرات والأنشطة التي تركّز على الذكاء الاصطناعي، الحوكمة الرقمية، البنى التحتية الذكية والمهارات الرقمية والابتكار من أجل المساهمة في اقتصاد معرفي تنافسي.

2.المستقبل الرقمي العربي الآمن :

مع تسارع وتيرة التحوّلات الرقمية، يعد الأمن السيبراني وحماية البيانات من أهم الدعائم لضمان الثقة والاستقرار في النظم البيئية الرقمية .

ولذا نعمل على توفير وسـائل وحلول فعّالة لتأمين الفضـاء السـيبراني وحماية البيانات والخصوصية الشخصية داخل الفضاء الرقمي شديد التشابك من أجل بناء مستقبل آمن وموثوق في المنطقة العربية يضـمن النهج المتوازن بين الحماية والأمن من جهة والابتكار والتطوّر من جهة أخرى. ويشـمل ذلك العمل على وضـع سـياسـات وأطر موحّدة لتعزيز أفضل ممارسات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية من المخاطر السيبرانية .

كلّ ذلك بغاية بناء ودعم السيادة الرقمية العربية من أجل الحوكمة الرقمية الموثوقة .

3.المستقبل الرقمي العربي المستدام :

تضـمن هذه الركيزة توافق التحول الرقمي واسـتخدام التكنولوجيا الناشـئة مع أهداف الاسـتدامة البيئية والاجتماعية والاقتصـادية طويلة الأجل. ويشـمل ذلك مع التركيز على الحد من البصمة البيئية وتحسين جودة الحياة والرفاه لكل الفئات من أجل تعزيز التنمية الشاملة وضمان الازدهار للأجيال الحالية والمستقبليّة.

- **الاستراتيجة العربية المشتركة للأمن السيبراني**

**و التي قامت المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال و المعلومات باعدادها و قام مجلس وزراء الاتصـالات بداية سـنة 2024 بالتصـديق عليها و هي اطار مرجعي يهدف الى بناء مجتمع عربي آمن-متكامل ومندمج في الاقتصـاد الرقمي العالمي و محقق للاكتفاء الذاتي في مجال الحلول و الخبرات الداعمة للثقة الرقمية و الحامية للفضاء السيبراني العربي**

**حزم عمل من أجل التنفيذ الفعّال لرؤية الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني مع مراعاة مرونة مكوّنات الفضاء السيبراني العربي والسيادة الرقميّة للدول الأعضاء**

## وأيضا إستدامة الضوابط الأساسية المتعلّقة بها.

حزمة العمل 1: تطوير إطار موحد لتقييم الأمن السيبراني

**حزمة العمل 2: تعزيز التدريب ورفع الوعي في مجال الأمن السيبراني**

حزمة العمل 3 : حزمة العمل 3: إنشاء وتطوير فريق إقليمي-عربي للاستجابة لحوادث الأمن السيبراني / الحوادث السيبرانية

حزمة العمل 4 : تعزيز الامتثال للمعايير الدولية

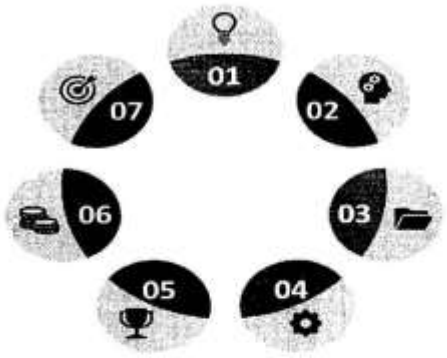


**حزمة العمل 7 : تطوير إجراءات/ أطر قانونية موحدة**

**حزمة العمل 6 : دعم البحث والتطوير في الأمن السيبراني**

**حزمة العمل 5 : تعزيز نضج الهياكل المؤسسية والإدارية**

## (4) الشركاء المنفذون والداعمون:

تُعد خارطة الطريق هذه خارطة تنسيقية وتكاملية، تقوم على مبدأ تعزيز الشراكات وتفعيل التعاون المشترك، من خلال إشراك كافة الجهات العربية المعنية، إلى جانب المؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص، في تنفيذ ودعم مختلف مراحلها ومبادراتها.

**قائمة من الشركاء المتوقعين لتنفيذ ودعم خارطة الطريق**

| |
|---|
| المنظمات العربية المتخصصة |
| منظمات الأمم المتحدة (الإسكوا – اليونيسكو – ITU - UNDP) |
| الشبكة العربية للابداع والابتكار – دولة الامارات العربية المتحدة |
| المنظمة العربية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات |
| منظمة العمل العربية |
| منظمة المدن العربية (المنتدى العربي للمدن الذكية – جائزة المدن العربية) |
| الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي – جمهورية مصر العربية |
| تحالف شركاء جامعة الدول العربية |
| المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة |
| المؤسسات التمويلية (مثل الصناديق العربية والبنوك الإنمائية) |
| القطاع الخاص |
| منظمات المجتمع المدنى / الاتحاد العربى للتطوع |

## (5) مصادر التمويل:

تتعدد الطرق والمصادر التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ خارطة الطريق

**المصادر المحتملة لتوفير التمويل لتنفيذ خارطة الطريق**

- الميزانيات الحكومية: عبر تخصيص موارد مالية لتحقيق تحول رقمي مستدام.
- الصناديق السيادية: التي تستثمر في مشاريع البنية التحتية الرقمية والتقنيات الناشئة.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي المستدام والبنية التحتية اللازمة لهذا التحول.
- الصناديق العربية المشتركة :مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. أو انشاء صناديق متخصصة مثل صندوق عربي لدعم رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة
- التمويل الدولي والإقليمي: جذب صناديق الاستثمار والبنوك التنموية مثل البنك الإسلامي للتنمية.
- حاضنات ومسرعات الأعمال: التي تقدم دعمًا ماليًا ولوجستيًا للشركات الرقمية الناشئة .
- التمويل الجماعي عبر المنصات الرقمية :لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية. وجذب مؤسسات التمويل الجريء.
- تطبيقات الدفع الرقمي والعملات الرقمية والسندات الرقمية والصكوك التكنولوجية: كأدوات استثمارية لتمويل مشاريع التحول الرقمي المستدام.
- طرق تمويل أخرى.

## (6) خطة العمل التنفيذية:

سترفق مع خارطة الطريق خطة عمل تنفيذية تشتمل على مجموعة من المبادرات والمشروعات ذات الأولوية، والتي تسهم في تحقيق رؤية وأهداف التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية. وفيما يلي نماذج من هذه المبادرات، مع الجهات المقترحة للتنفيذ والدعم:

**نماذج مقترحة من المبادرات والمشروعات التي يمكن أن تشتملها خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق**

| المبادرات/ المشروعات | جهات تنفيذية وداعمة مقترحة |
|---|---|
| تطوير الموقع الإلكتروني للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة لتبادل الخبرات والمعرفة، وقياس مدى التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. | إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي<br>(الأمانة الفنية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية) |
| دراسة جدوى لإطلاق عملة رقمية عربية موحدة كوسيلة للدفع داخل المنطقة العربية وخارجها | الحكومات والمصارف المركزية العربية<br>المنظمة العربية لتكنوجيات الاتصال و المعلومات |
| تطوير وتفعيل المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي<br>وتضمين رؤى أكثر عمقا وتركيزا على الاستدامة بالنسخ القادمة من المؤشر، وتضمين الحلول والتوصيات المطروحة بالمؤشر ضمن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة | الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي |

| | |
|---|---|
| تفعيل إسهام مبادرة العاصمة الرقمية العربية في تعزيز التحول الرقمي المستدام | المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات |
| مؤشر المنتدى العربي للمدن الذكية وتفعيل اسهامها في تعزيز التحول الرقمي المستدام<br>جائزة المدن العربية | المنتدى العربي للمدن الذكية<br>المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات |
| تعزيز الاستفادة من مؤشر أداء الذكاء الاصطناعي في تفعيل التوجه العربي نحو تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي | الاليكسو |
| تعزيز مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة : ردم الفجوات الرقمية وتحقيق الاستدامة البيئية (برامج، تدريب، مشاريع،...) | المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات |
| تنظيم برامج تنمية المهارات الرقمية العربية تواكب تطورات سوق العمل | كافة الأطراف المعنية منها: منظمة العمل العربية - مصرف أبو ظبى الإسلامي – المنتدى العربية للمدن الذكية |
| إطلاق مبادرات البنية التحتية الرقمية (G5، مراكز البيانات) | الحكومات، المنظمات، القطاع الخاص |
| تحديث التشريعات والسياسات الوطنية الداعمة للاقتصاد الرقمي (قوانين، سياسات، استراتيجيات، تقارير) | البرلمان العربى، المنظمات، البنوك المركزية |
| توسيع رقمنة الخدمات الحكومية العربية | الوزارات، شركات التقنية، القطاع الخاص |

| | |
|---|---|
| مبادرات دعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في المنطقة العربية | حاضنات الأعمال، المنظمات، القطاع الخاص |
| مبادرة الحاضنات الرقمية العربية للذكاء الاصطناعي | يقوم على المبادرة تحالف من:<br>الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا واتحاد الانترنت والاتصالات و المنظمة العربية لتكنوجيات الاتصال و المعلومات |
| مشروعات تعزيز الأمن السيبراني ودعم الاستثمارات في حماية البيانات | الهيئات الحكومية المختصة، القطاع الخاص<br>(المجلس الوزارى للأمن السيبرانى) مع المنظمة العربية لتكنوجيات الاتصال و المعلومات |
| مشروعات التوعية بالتحول الرقمي والاستدامة | تعزيز الشراكات مع كافة الأطراف المعنية في التكنولوجيا الرقمية |

## (7) آليات التنفيذ والمتابعة:

### آليات التنفيذ:

- **مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين:** حيث تهدف هذه المجموعات الى تعزيز الوعى وتنمية المهارات الرقمية، تنسيق عملية تنفيذ السياسات والأهداف الرقمية المشتركة، وتعزيز وتيرة توحيد جهود التحول الرقمي المستدام في الدول العربية.
- **آلية التكامل الرقمي العربي:** توسيع عدد ونطاق المبادرات والمشروعات الرقمية المشتركة بين الدول لتعزيز التكامل الرقمي العربي، بما يشمل مختلف المجالات الرقمية المستدامة.
- **آلية توحيد السياسات والتشريعات الرقمية:** تطوير أطر قانونية وتشريعية موحدة على المستوى العربي، منها على سبيل المثال السياسة الموحدة للتجارة الإلكترونية، تطوير إطار قانوني موحد لضمان الامتثال للقوانين الرقمية الدولية.
- **آلية الربط بين المنصات الرقمية العربية المتخصصة:** الربط بين المنصات الرقمية الوطنية والإقليمية للخدمات الإلكترونية ولتبادل البيانات والخدمات الرقمية بين الحكومات العربية.
- **آلية تبادل الخبرات الرقمية العربية:** تبني المبادرات والبرامج التي من شأنها تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول العربية في إطار التحول الرقمي المستدام.
- **آلية التحفيز نحو التحول الرقمي المستدام:** مثل تقديم حوافز استثمارية وتسهيلات قانونية للشركات التقنية الناشئة في المنطقة العربية. وتحفيز الابتكار والابداع وريادة الأعمال الرقمية، وإنشاء حاضنات أعمال ومسرّعات رقمية: تدعم الشركات الناشئة.

- **آلية تعزيز القدرات الرقمية العربية:** تطوير برامج تدريبية متخصصة / تنظيم ورش عمل إقليمية في مختلف المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الابتكار وريادة الاعمال، الشمول المالى والأمن السيبراني، تحليل البيانات، تقنيات البلوك تشين، وغيرها.
- **آلية تنويع مصادر التمويل:** تعزيز تمويل متطلبات التحول الرقمي المستدام من مصادر متعددة مثل: التمويل الحكومي، الصناديق السيادية، صناديق الاستثمار، شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، الاستثمار الأجنبي، الشراكات الدولية.
- **آلية القيم والمبادئ الأخلاقية:** تعزيز الالتزام بأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان انسجام التطبيقات الرقمية مع القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربيةفي الاستخدام المسؤول والمقبول للتقنيات التكنولوجية الناشئة والحديثة في المنطقة العربية.

**<u>آليات المتابعة والتقييم:</u>**

- وضع مؤشرات أداء رقمية عربية لقياس التحول الرقمي المستدام في الدول العربية.
- استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس مدى نجاح المؤسسات العربية في تحقيق الأهداف الرقمية المستدامة.
- تقييم مدى تحقيق الأهداف الرقمية المستدامة العربية بشكل سنوي. وإجراء دراسات تقييم دورية لتقييم تأثير التحول الرقمي المستدام على الاقتصاد والمجتمع.
- اعداد برامج تنمية وبناء المهارات الرقمية في المنطقة العربية
- مراجعة السياسات والاستراتيجيات الرقمية العربية وفقًا لنتائج متابعة الأداء الرقمي العربي، وإجراء التعديلات التصحيحية اللازمة، وتقديم المقترحات التطويرية.
- إصدار تقارير دورية حول التقدم المحرز والتحديات الرئيسية لتعزيز التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، ونشرها بالتعاون مع المنظمات المعنية.

- التأكيد على ضرورة إدماج البعد الاجتماعي في جميع مراحل التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة وضمان الانتقال العادل.

## (8) النتائج والتأثيرات المتوقعة:

من المتوقع بعد الانتهاء من تنفيذ خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق أن تكون هناك نتائج وتأثيرات إيجابية ملموسة على أرض الواقع بحلول 2030.

**النتائج والتأثيرات المتوقعة لتنفيذ خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق بحلول 2030**

- تحقيق تحول رقمي مستدام في المنطقة العربية، من شواهده الأساسية سد الفجوة الرقمية وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا للجميع.
- زيادة حجم الاقتصاد الرقمي العربي والمشاريع الناشئة في القطاع التكنولوجي، نتيجة لدعم الابتكار والريادة الرقمية، وتوفير بيئة تشريعية متكاملة، والتطبيق الفعال لسياسات ومعايير مشتركة.
- حماية البيانات وضمان الأمن السيبراني في المنطقة العربية، بما يتوافق مع السياسات الدولية.
- تغطية الإنترنت عالية السرعة لمعظم سكان المنطقة العربية، بما يشمل تقنيات الجيل الخامس (G5) وإنترنت الأشياء
- التحسين الكبير في كفاءة العمل الحكومي وسرعة الاستجابة في تقديم الخدمات للمواطنين كنتيجة لرقمنة الخدمات الحكومية
- تعزيز الرقمنة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصناعة والصحة، بما يساهم في الرفع من كفاءة هذه القطاعات وثقلها الاقتصادي.
- التحول نحو الطاقة المتجددة من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.
- تحقيق تكامل رقمي عربي مستدام يساهم مساهمة حقيقية في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
- زيادة جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية في مجالات التكنولوجيا الرقمية، كنتيجة لتحسين ترتيب الدول العربية في مؤشرات الأمن السيبراني والجاهزية الرقمية.

# مذكرة شارحة

# بشأن

# إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن

**مذكرة محدثة**

# مذكرة شارحة
# بشأن
# إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن

---

**عرض الموضوع:**

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (1345) بتاريخ 2025/6/3 من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية (مرفق1)، تطلب خلالها إدراج موضوع بعنوان "إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (1896) بتاريخ 2025/8/21 من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية (مرفق2)، مرفق بها مذكرة شارحة حول الموضوع، أوضحت خلالها التحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية والأزمات المتعاقبة التي رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة ومؤسساتها، كما أشارت إلى فكرة إنشاء صندوق عربي لدعم اليمن وآلية عمله، وفق معطيات الدراسات الميدانية والحاجة المُلحّة لتمويل المشروعات والاحتياجات التنموية ذات الأولوية حسب كل قطاع، والتي تُقدّر بمبلغ إجمالي 2502.1 مليون دولار، وتشمل قطاعات المياه والكهرباء والصحة والأشغال العامة والتربية والتعليم والزراعة والأسماك والتعليم والفني، والأولويات والحماية الاجتماعية.

**المقترح المطلوب:**

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1


The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية


الرقم ٢٤٥/ ٢٠٢٥/ ٢٠٢٥ التاريخ ٢/ ٦/ ٢٠٢٥

**تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ( أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) الموقر،،،**

وبالإشارة الى مذكرتكم رقم 02/02/225 وتاريخ 21 مايو 2025، بشأن موافاة الامانة العامة بالموضوعات المراد تضمينها بمشروع جدول اعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها خلال الفترة 31 أغسطس الى 3 سبتمبر 2025 .

تود المندوبية الدائمة الافادة بأن الجمهورية اليمنية ترغب بإضافة بند بعنوان " إنشاء صندوق عربي للمساهمة في أعادة اعمار اليمن". وستقوم المندوبية الدائمة بموافاتكم بالوثائق الشارحة اللازمة لاحقاً .

**وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...**

هند


28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt
Email : permanentyem@gmail.com TeL: 33386618-37492508 Fax:33356939

٢٨ شارع أمين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

مرفق 2


The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية


الرقم ٢٨٩٦/ت/٥٠٥ التاريخ ٢١/ ٨ /٢٠٠٩

**هام وعاجل**

**تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ( أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) الموقرة،**

تود المندوبية الدائمة أن ترفق لكم المذكرة الشارحة بشأن مشروع القرار المقدم من الجمهورية اليمنية بعنوان " إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن " .

**وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) عن فائق تقديرها واحترامها .**

هند


28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt
Email : permanentyem@gmail.com TeL: 33386618-37492508 Fax:33356939

٢٨ شارع أمين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

## الموضوع: مذكرة" تفسيرية" شارحة بشأن مشروع إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن

### تقديم

يواجه اليمن تحديات هيكلية مزمنة وأزمات متعاقبة رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة ومؤسساتها فالهيكل الاقتصادي يتسم بالمحدودية وضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية وتراجع مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي وضعف تنمية الموارد البشرية ومحدودية قاعدة الصادرات فضلاً عن التحديات المرتبطة بارتفاع نسبة الفقر والبطالة بالإضافة إلى محدودية البنى التحتية.

### فكرة صندوق عربي لدعم اليمن

تم تقدير الاحتياجات الطارئة وفق معطيات الدراسات الميدانية والحاجة اللمحة للمشاريع، غير أن تنفيذ التدخلات يتطلب جهاز مالي مستقل يتم فيه جمع التمويل اللازم حسب الحاجة الملحة لمشاريع التدخلات وتوفر التمويل اللازم. وهذا الإطار هو ما دعا إلى طلب إنشاء صندوق عربي لدعم خطة الاحتياجات الملحة. وسيكون لهذا الصندوق دور مهم في توحيد الجهود الإغاثية والإنمائية التي تنفّذ بشكل مستقل وغير مجدي في بعض الأحيان وسيسهم بمنعها من التكرار. ففكرة إنشاء الصندوق العربي هي مشروع دعم قومي عربي للجمهورية اليمنية ورسالة تضامن من الأشقاء العرب والذي وجدتهم اليمن بجانبها. وترغب اليمن بتطوير هذا الدعم ليصبح مُركّز بشكل فعّال وقوي في معالجة الاختلالات وضامن حقيقي لتنفيذ المشاريع والتدخلات بصورة جادّة وفعالة.

### آلية عمل الصندوق

- إصدار قرار إنشاء الصندوق واستكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة.
- تحديد التزامات الدول والجهات الراغبة بدعم الصندوق.
- يسري على الصندوق العربي ما يسير على الصناديق الأخرى.
- تبدي الدول الراغبة بالدعم عن اشتراطاتها الملائمة لتنفيذ مشاريع أو تدخلات عبر الصندوق.
- إنشاء الصندوق لا يلزم الأعضاء بالتمويل ولا يمنع تنفيذ المشاريع بشكل مستقل.
- يسعى الصندوق إلى توحيد وتوسيع قاعدة التدخلات مع الجهات والمنظمات العربية والدولية.

## خطة دعم الاحتياجات "مدخل توصيفي"

### مدخل عام عن السياق الاقتصادي والاجتماعي

- إن الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والانساني تفاقم بصورة كارثية ووصل التدهور إلى مرحلة غير مسبوقة وخاصة منذ انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية في سبتمبر عام ٢٠١٤ على الشرعية والدولة والمؤسسات وعلى مخرجات الحوار الوطني و تسبب في جر اليمن إلى اتون الحرب التي مر عليها حوالي عشر سنوات والتي أدت إلى تأكل الإنجازات والمكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية كما ادت الى تدمير أجزاء كبيرة في البنى التحتية فضلا عن انكماش النشاط الاقتصادي بصورة غير مسبوقة والقى بمئات الالاف من السكان الى دائرة الفقر والجوع .كما تراجعت الخدمات العامة الاساسية بصورة حادة بالاضافة الى التداعيات الانسانية والاجتماعية .
- **ففي الجانب الاقتصادي** شهد الاقتصاد تدهورا مريعا في كافة جوانبه لاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي، تتجلى أبرز مؤشراته في انكماش الاقتصاد بأكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي وخسر الاقتصاد حوالي ٢٥٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، كما تضرر قطاعات البنية التحتية مثل قطاع الكهرباء والطرق وخطوط النقل والموانئ والمطارات والجسور والمصانع والمنشئات التجارية لخسائر اقتصادية عالية التكلفة، كما تضررت القطاعات الانتاجية بما فيها القطاع الزراعي والسمكي.
- كما تراجعت الايرادات الضريبية والجمركية وتوقف انتاج وتصدير النفط نتيجة الضربات الارهابية بالطيران المسير على موانى تصدير النفط في ميناء الضبة والنشيمة في أكتوبر ٢٠٢٢ والذي يمثل

٦٥% من الايرادات العامة. وبالتالي ارتفع عجز الموازنة ولم تعد المالية قادرة على الوفاء بالالتزامات بما فيها المرتبات. كل ذلك انعكس في تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من ٧٠٠% مقاربة بقيمتها في عام ٢٠١٤ وتأكلت الدخول الحقيقية وبالتالي تدهورت مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية مستفحلة اضرت بحياة ومعيشة ٨٠% من السكان.

- كما اتسعت دائرة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التدهور الاقتصادي لتشمل تراجع نشاط القطاع الخاص وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي فضلاً عن خروج بعض الشركات الخاصة إلى الخارج بحثاً عن ملذات آمنه للاستثمار وفقدان مئات الالاف من الوظائف بالإضافة إلى التراجع العام في قدرة الاقتصاد على ايجاد فرص عمل جديده لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٥% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي ٨٠% من السكان.
- **وفي الجانب الاجتماعي** شهدت منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية تدهوراً حاداً نتيجة الحرب، ، حيث تشير تقديرات البنك الدولي الى تضرر ٤٩% من أصول قطاع الطاقة، وحوالي ٣٨% من اصول قطاع المياه والصرف الصحي، كما تعرضت حوالي ٢٩% من إجمالي شبكة الطرق الداخلية لأضرار ؛كلي او جزئي، بالاضافة الى تضرر ٢٥% من الأصول الخاصة بقطاع الاتصالات كما ان حوالي ٥٥% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً أو كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له وهناك أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة خارج الجاهزية وتسرب حوالي ٢.٣ مليون طفل إلى خارج العملية التعليمية..
- **وفي الجانب الانساني** تفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن على نحو غير مسبوق، حيث تشير التقديرات أن حوالي ٢٤ مليون من السكان يحتاجون إلى مساعده إنسانية منهم ١٧ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في اليمن وهناك حوالي ١٥ مليون انسان يحتاجون إلى مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتتخذ الأزمة الإنسانية أبعادا مختلفة، فمن ناحية يستورد اليمن حوالي ٩٠% من السلع الغذائية من الخارج وهناك حوالي ٥ مليون شخص نازح داخلياً وأكثر من مليون نازح خارجياً. كما امتدت الأزمة الإنسانية إلى شريحة جديدة قوامها ١.٢ مليون نسمة نتيجة توقف دفع المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية.
- **الانتقال التدريجي من الاغاثة الى التنمية**: من الاهمية بمكان الانتقال من التدخلات الاغاثية إلى التدخلات التنموية، حيث أن أكثر من ٨٠% من المساعدات الخارجية من المانحين التي حصلت

عليها اليمن من عام ٢٠١٥ حتى الآن تم توجيهها إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتدخلات الإغاثة الطارئة ومواجهة قضايا الجوع والنزوح وتوفير الخدمات والاحتياجات المنقذة للحياة، الأمر الذي يستلزم الانتقال والتحول من التدخلات الاغاثية إلى التدخلات التنموية وتعزيز الروابط بينهما. وفي هذا الصدد تبذل وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهوداً معتبرة لتوجيه الدعم نحو الاغراض التنموية بالتنسيق مع المانحين والتوازن بين الاحتياجات الانسانية والتنموية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة، كما تبذل الوزارة جهوداً متواصلة لاقناع المانحين والزامهم بتنفيذ التدخلات بشقيها الإنساني والتنموي عبر المؤسسات الوطنية وليس عبر آليات موازية مثلما يتم حالياً عبر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والذي أدى إلى اضعافها وزيادة هشاشتها.

## مكونات خطة الاحتياجات التنموية والاولويات العاجلة والملحة

- تتعدد الاحتياجات والاولويات التنموية التي يتطلب الاستجابة السريعة لها، وتوفير تمويل لها من الشركاء الإقليميين والدوليين والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة منظومة الخدمات العامة الاساسية والحد من وتعزيز عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي.
- ان خطة الاحتياجات العاجلة قصيرة الاجل ترتكز على عدد من الاولويات يأتي على رأسها :١) تعزيز استدامة المالية العامة وتقليص عجز الموازنة ،٢) تعزيز الاستقرار المصرفي وإيجاد الحلول للحد من انخفاض قيمة العملة و٣) تعزيز وتحسين قدرات قطاع الكهرباء وقطاعات الإنتاج والخدمات الحيوية الأخرى،٤) الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي ،٥) تعزيز الحوكمة والإصلاحات المؤسسية لمؤسسات الدولة، ٦) خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص
- وتعد خطة الاولويات العاجلة خطوة مهمة تمهد الطريق لخطة اشمل لتعزيز الصمود الاقتصادي وتحقيق التعافي والتنمية على المدى المتوسط والطويل وترتكز على عدد من المرتكزات بما فيها :١) تحقيق التعافي الاقتصادي واعادة الاعمار وتحسين سبل العيش ،٢) تحقيق الإصلاح المالي والإداري وإرساء أسس الحكم الرشيد، ٣) رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني ، ٤) تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة وغيرها من الاولويات والاحتيجات
- الجير بالذكر ان خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة قد استندت الى عدد من المعايير في اختيار مصفوفة المشاريع تشمل عددا من المعايير من أبرزها:

- ✓ معيار الأثر الاقتصادي بحيث يكون للمشروع أثر اقتصادي مستدام سواء في خلق فرص عمل او زيادة انتاج أو تعزيز قدرات مؤسسية.
- ✓ معيار اجتماعي يساهم في تحسن الخدمات العامة أو يحد من تفاقم الأمن الغذائي والأزمة الانسانية ويخفف من الفقر والبطالة.
- ✓ معيار جغرافي يساهم في تحقق عدالة توزيع المشاريع وثمار التنمية.
- ✓ معيار متعلق بجاهزية المشروع وتوافر الدراسات الأولوية والجدوى أن أمكن.
- ✓ معيار أهمية المشروع في تعزيز الاستقرار الأمني والمعيشي
- ✓ بالاضافة الى المعايير البيئية

❖ لقد تم التركيز في الخطة العاجلة على القطاعات الخدمية الاساسية وبعض القطاعات الانتاجية على النحو الموضح في الجدول ادناه في المحافظات المحررة والتي تحدث اثرا مباشرا في حياة الناس ومعيشتهم وتعمل على تسريع عملية التعافي الاقتصادي وتحفيز النموو تصل التكلفة الاجمالية للمشاريع الى حوالي ٢.٥ مليار دولار

**التكلفة الاجمالية للمشاريع والاحتياجات التنموية ذات الاولوية بحسب القطاع**

| م | القطاع | تكلفة المشاريع ( مليون دولار | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| 1 | قطاع المياه | 88 | |
| 2 | قطاع الكهرباء | 1153.7 | |
| 3 | قطاع الصحة | 56.2 | |
| 4 | قطاع الاشغال العامة | 378.7 | |
| 5 | قطاع التربية والتعليم | 234.5 | |
| 6 | قطاع الزراعة | 64 | |
| 7 | قطاع الاسماك | 35.1 | |
| 8 | قطاع التعليم الفني | 70.9 | |
| 9 | اولويات وحماية اجتماعية | 421 | |
| | الاجمالي العام | 2502.1 | |

# مذكرة شارحة

# بشأن

# تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند

# "ما يستجد من أعمال"

**مذكرة شارحة**

**بشأن**

**تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"**

**ـــــ**

**عرض الموضوع:**

تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (730) بتاريخ 2025/7/20 من المندوبية الدائمة لمملكة البحرين، تطلب خلالها إدراج موضوع بعنوان "تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند ما يستجد من أعمال" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرفق بها مذكرة شارحة أعدتها حول هذا الموضوع (مرفق).

**المقترح المطلوب:**

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

PERMANENT MISSION OF THE
KINGDOM OF BAHRAIN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

المندوبية الدائمة لمملكة البحرين
لدى
جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: ص/ب م ق/730/25/3/12

التاريخ: 2025/7/20

مرفق

تهدي المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 02/02/225 بتاريخ 21 مايو 2025، بشأن طلب الأمانة العامة تزويدها بالمواضيع التي ترغب الدول الأعضاء في إدراجها على مشروع جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116)، والمقرر عقدها خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2025 بمقر الأمانة العامة.

تود المندوبية الدائمة أن ترفق طيه مقترح مملكة البحرين بعنوان "تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بمشروع القرار والمذكرة الشارحة.

وتنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق تقديرها واحترامها،،،

إلى:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة 3

١٥ شارع البرازيل، الزمالك، القاهرة - جمهورية مصر العربية، هاتف: ٨ / ٧ / ٢٢٧٣٥٧٩٩٦ ٢٠+، فاكس: ٩ ٢٢٧٣٦٦٦ ٢٠+
Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the League of Arab States - Cairo: 15 Brazil Street, Zamalik, Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: +20 227357996/7/8, Fax: +20 227366609, E-mail: cairo.mission@mofa.gov.bh :البريد الإلكتروني

## مذكرة شارحة مقدمة من مملكة البحرين بشأن

# تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## أولاً: خلفية وأهمية الموضوع

إن انتظام العمل المؤسسي داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستوجب وجود إطار إجرائي واضح وشفاف لإدراج الموضوعات على جدول الأعمال، بما يحقق توازنًا دقيقًا بين حق الدول الأعضاء في طرح القضايا محل الاهتمام، وحق المجلس وبقية الدول الأعضاء في التدارس المسبق والتقييم الفني والسياسي للموضوعات المقترحة.

وقد شهدت الدورات السابقة تحديات حقيقية فيما يتعلق بإقرار جدول الأعمال وخاصة بند "**ما يستجد من أعمال**" تم فيها تقديم موضوعات في توقيتات حرجة أو دون استيفاء متطلبات الدراسة أو دون المرور عبر التدرج المؤسسي المعتاد، مما استهلك وقتاً وجهداً كبيراً للتصديق على جدول الأعمال وأربك سير الجلسات وأدى إلى تحفظات إجرائية أثرت على فاعلية المناقشات.

ومن واقع التقييم الداخلي المتراكم، لتنفيذ الآلية الحالية لتنظيم إدراج بند ما يستجد من أعمال، فقد جاءت هذه المبادرة استجابة للتحديات المتكررة، ومحاولة لتفعيل إجراءات متوازنة تضمن المرونة دون الإخلال بالإجراءات المؤسسية، وتضبط استخدام بند "**ما يستجد من أعمال**" كأداة استثنائية لعرض الموضوعات الهامة والعاجلة التي لم يتسن عرضها ضمن المسار الطبيعي لإدراج الموضوعات، لا كمسار بديل عن العرض المؤسسي المنتظم.

## ثانيًا: الأساس القانوني

**يستند هذا المقترح إلى:**

1. النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما المواد (6، 7، 9، 16).
2. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في دورته العادية (112) على المستوى الوزاري، بشأن تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال".
3. الممارسات التنظيمية المقارنة في المنظمات الإقليمية والدولية.

## ثالثًا: محاور مقترح التطوير

يقوم المقترح على خمسة محاور متكاملة:

### المحور الأول: تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال":

- لا يمس هذا المقترح بالقواعد والإجراءات المقررة في النظام الداخلي للمجلس بشأن إدراج الموضوعات على جدول الأعمال الاعتيادي، والتي تقتضي تقديم الطلبات قبل مدة لا تقل عن خمسة وأربعين (45) يومًا من تاريخ بدء دور الانعقاد، من قبل الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة.
- وفي هذا السياق، يتم إعادة تنظيم مهل تقديم الطلبات الخاصة بإدراج موضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، مع ربط كل فئة زمنية بشرط محدد للقبول، على النحو التالي:

1. إذا تم تقديم الطلب خلال المدة من (45) يومًا إلى أكثر من (30) يومًا قبل دور الانعقاد، فلا يُدرج الموضوع إلا إذا لم تعترض عليه خمس دول أو أكثر.
2. إذا تم تقديم الطلب خلال (30) يومًا أو أقل من تاريخ بدء دور الانعقاد، فلا يُدرج الموضوع إلا إذا لم تعترض عليه دولتان أو أكثر.
3. في جميع الأحوال، لا يجوز عرض أي موضوع ضمن بند "**ما يستجد من أعمال**" على المجلس على المستوى الوزاري إذا لم يُعرض مسبقًا على الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، ما لم يُتخذ القرار بالإجماع.

- تتضمن مسودة القرار المرفقة آلية تنظيم تسجيل اعتراضات الدول، بما يعزز وضوح التطبيق ويحفظ حقوق الأطراف كافة.

### المحور الثاني: دور أمانة المجلس في فحص طلبات الإدراج على "بند ما يستجد من أعمال":

تضطلع أمانة المجلس بدور فني أساسي في دعم المسار المؤسسي السليم لإدراج الموضوعات ضمن بند "**ما يستجد من أعمال**"، دون الإخلال بالحياد المؤسسي للأمانة، ويشمل هذا الدور ما يلي:

1. فحص مدى استيفاء لمعايير الإدراج العامة، بما في ذلك:
   - توفر مذكرة تفسيرية للموضوع.
   - دخول الموضوع ضمن نطاق اختصاص المجلس.
   - عدم وجود الموضوع ذاته أو موضوع مشابه قيد المناقشة في لجان أو مجالس وزارية أخرى.
   - عدم وجود نزاع قانوني أو تحكيمي بشأن الموضوع.
   - توافر الدراسات الفنية أو القانونية أو المالية اللازمة.

2. في حال عدم استيفاء الطلب للشروط، تتولى أمانة المجلس **رده إلى الدولة/ الجهة مقدمة الطلب** مرفقًا بملاحظات فنية توضح أوجه النقص.
3. في حال **إصرار الدولة/ الجهة مقدمة الطلب على الإدراج** رغم عدم الاستيفاء، يُعرض الموضوع وفق الإجراءات المعتمدة، مشفوعًا برأي فني من أمانة المجلس، ويُترك القرار للمستوى المختص.
4. **في كل الأحوال يتم عرض نتائج الفحص** وموقف الدولة/ الجهة مقدمة الطلب ضمن تقرير يقدم إلى اللجنة المختصة أو الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، أو إلى اجتماع المجلس الوزاري عند الاقتضاء، بهدف دعم اتخاذ قرار مستنير من المجلس.

## المحور الثالث: استثناء موضوعات الإشادة والتكريم من الشروط التنظيمية للإدراج على بند ما يستجد من أعمال

تُستثنى من متطلبات الإدراج على بند "**ما يستجد من أعمال**" تلك الموضوعات البروتوكولية التي لا يترتب عليها أية التزامات مالية أو قانونية على الدول الأعضاء، على سبيل المثال وليس الحصر: الإشادة باستضافة الاجتماعات، أو المحافل الرياضية، أو الإنجازات الرياضية، أو جهود التنمية.. إلخ.
وتُعفى هذه الموضوعات من شروط الإدراج الإجرائية المقررة لهذا البند، باستثناء شرط العرض على الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، الذي يظل شرطًا لازمًا لضمان التثبت المؤسسي من طبيعة الموضوع.

## المحور الرابع: استحداث نموذج موحد لطلبات الإدراج ضمن بند "ما يستجد من أعمال"

تعزيزًا للشفافية التنظيمية، وضمانًا لتكامل المعلومات المقدمة في إطار طلبات إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، يُقترح اعتماد نموذج موحد لتقديم هذه الطلبات، بحيث تلتزم الدول أو الجهات مقدمة الطلب باستيفاء الحد الأدنى من البيانات الفنية اللازمة لتقييم الطلب.
ويُراعى أن يتضمن النموذج، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الدولة/ الجهة مقدمة الطلب.
- عنوان الموضوع المطلوب إدراجه.
- مذكرة تفسيرية موجزة عن خلفية الموضوع ومبررات عرضه.
- تحديد طبيعة الموضوع (تشريعي – مالي – تنموي – غير ذلك).
- ما إذا كان الموضوع قد طُرح في دورات سابقة أو ضمن أعمال لجان أخرى.
- بيان مبررات الاستعجال.
- تحديد ما إذا كان الموضوع يترتب عليه التزامات مالية أو قانونية.
- تحديد ما إذا أُرفقت دراسة قانونية أو مالية أو فنية.
- صيغة مشروع القرار المقترح (إن وُجد).

وتتولى أمانة المجلس إعداد النموذج بصيغته التفصيلية، ومتابعة التحديث الدوري لمكوناته حسب مقتضيات الممارسة العملية.

### المحور الخامس: تحديد سقف زمني لبند "ما يستجد من أعمال":

تعزيزًا لحسن إدارة الوقت داخل الاجتماعات الرسمية، يُقترح تحديد سقف زمني لمناقشة بند "ما يستجد من أعمال"، وذلك على النحو التالي:

1. ألا تتجاوز مدة مناقشة هذا البند ستين (60) دقيقة خلال الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين.
2. وألا تتجاوز ثلاثين (30) دقيقة خلال اجتماع المجلس على المستوى الوزاري.

وعند انقضاء السقف الزمني المحدد، يتولى رئيس الاجتماع طرح اقتراح بإنهاء المناقشة، مع اتخاذ قرار بشأن الإبقاء على الموضوع/الموضوعات محل النقاش أو حذفها، أو بتمديد المناقشة لمدة لا تتجاوز مدة مماثلة، وذلك بموافقة ممثلي الدول الأعضاء الحاضرين في الاجتماع.

## رابعًا: الأثر المتوقع

1. رفع كفاءة إدارة الجلسات.
2. تقليص الوقت المستغرق والنقاش المطول حول الإدراج ضمن بند ما يستجد من أعمال.
3. تعزيز حوكمة الإجراءات المؤسسية داخل المجلس.
4. احترام حق الدول في العرض، دون الإضرار بحقوق باقي الدول والمجلس في البحث والدراسة الجماعية للموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ضمن "بند ما يستجد من أعمال".

## خامسًا: مشروع القرار

في ضوء محاور التطوير المشار إليها أعلاه، وبناء على الأسباب والمبررات التي تضمنتها هذه المذكرة، فقد تم إعداد مشروع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "**ما يستجد من أعمال**". (مرفق)

## سادسًا: التوصية

إدراج الموضوع على جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاعتماده.

# تقرير وتوصيات

# الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

(الأمانة العامة: 7-2025/5/8)

قطاع الشؤون القانونية
وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

# تقرير وتوصيات
# الاجتماع الرابع عشر
# للجنة الفنية للملكية الفكرية

2025/5/8-7

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -القاهرة

## تقرير وتوصيات

## الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

## 7-8 مايو 2025

## مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

---

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: ( المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

افتتحت وزير مفوض/ د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع بالترحيب بالسادة المشاركين في الاجتماع من مديري مكاتب الملكية الفكرية وممثلي الدول العربية والسيد/ هشام الفايد ممثلاً عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة، موجهة الشكر لهم جميعاً على كل الجهود المبذولة والتي تعكس تطوراً ملحوظاً في شتى مجالات العمل في الملكية الفكرية في العديد من مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية، وخاصة استراتيجيات الدول العربية لدعم الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ووفقاً للبند الأول من جدول اعمال الاجتماع والمتضمن انتخاب رئيس للجنة الفنية للملكية الفكرية لمدة عامين وذلك بعد انتهاء فترة الرئاسة السابقة، تم اجراء انتخابات بعد الجلسة الافتتاحية للاجتماع وفقاً للوائح المعمول بها في جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وقامت الدول الحاضرة بالتصويت (18 دولة)، وكانت الدول المرشحة لرئاسة اللجنة 4 دول هي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبعد التصويت تم اعلان نتيجة الانتخابات بفوز السيد/ سمير ثعالبي – المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برئاسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية لمدة عامين.

تسلم السيد/ سمير ثعالبي رئاسة اللجنة، وتقدم بالشكر للسادة أعضاء اللجنة على ثقتهم باختياره لرئاسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية، كما وجه الشكر للأمانة العامة على الاعداد الجيد للاجتماع.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت إلى التوصيات التالية:

## توصيات
## الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

---

**البند الثاني: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:**

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت أوصت اللجنة بالآتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الفكرية.

**البند الثالث: إنشاء منصة السجل الإلكتروني العربي للملكية الفكرية:**

اطلع أعضاء اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند" انشاء منصة للسجل الالكتروني العربي للملكية الفكرية" والمقدم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (إدارة حلول الاعمال لمكاتب الملكية الفكرية بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة)، ووفقاً لتوصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة تم دعوة السيد / هشام الفايد ممثلاً عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية رئيس قسم الإنجاز والدعم العالمي بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة لحضور الاجتماع الرابع عشر لاستعراض المشروع على السادة أعضاء اللجنة، وتم استعراض عرض تقديمي مفصل من السيد ممثل المنظمة، وأفاد بان المنظمة العالمية للملكية الفكرية اطلقت منصة السجل الالكتروني لعدد من دول آسيا (مجموعة ASIAN)، وترغب المنظمة بتطبيق نفس المشروع على مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية بهدف خلق بوابة موحدة لقواعد بيانات الملكية الفكرية بالدول العربية وقاعدة بيانات موحدة تتيح للمستخدمين المهتمين بمجال الملكية الفكرية والمراكز البحثية بالدخول على هذا المنصة والاطلاع على هذه البيانات التي يتم تحديثها باستمرار من قبل مكاتب الملكية الفكرية مما يسهم في تعزيز الاستثمارات في الدولة بعد معرفة موقف حماية الملكية الفكرية بها. يمثل دعماً للاستثمار في الدولة وكذلك دعم الابتكار والتخطيط، وستدعم هذه المنصة اللغة العربية واللغات السائدة، ولقى المشروع تفاعلاً كبيراً من السادة أعضاء اللجنة، وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- تقديم الشكر إلى السيد/ هشام الفايد ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الإيضاحات التي قدمها الى السادة أعضاء اللجنة، وسيتم انشاء منصة السجل الالكتروني العربي للملكية الفكرية تحت مظلة جامعة الدول العربية، والعمل على توقيع اتفاقية مع جامعة الدول العربية والتنسيق معها في هذا الشأن.

**البند الرابع: عقد الاجتماع السابع للجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية (اللجنة الفرعية للملكية الصناعية واللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة):**

بعد اعتماد جدول أعمال اللجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية – اللجنة الفرعية للملكية الصناعية، واللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، عقدت اللجنة الفرعية للملكية الصناعية اجتماعها السابع بتاريخ 7 مايو 2025، وعقدت اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة اجتماعها السابع بتاريخ 7 مايو 2025 ، وذلك برئاسة السيد/ سمير ثعالبي وباشرت اللجان الفرعية مناقشة بنودها والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات اجتماعها السادس ( مرفق تقرير وتوصيات الاجتماع السابع للجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية).

**البند السادس: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:**

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الخامس عشر، على أن يكون في الربع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

**وزير مفوض**
**د. مها بخيت**

**مدير إدارة الشؤون القانونية**
**ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية**
**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية**
**السيد/ سمير ثعالبي**

**المدير العام للديوان الوطني لحق المؤلف**
**والحقوق المجاورة**
**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

## تقرير وتوصيات
## الاجتماع السابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية
## 7-8 مايو 2025
## مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: ( المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

ترأس الاجتماع السيد/ سمير ثعالبي – المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة اللجنة الفرعية للملكية الصناعية موجه الشكر للسادة أعضاء اللجنة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

**البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية:**

اطلعت اللجنة على وثائق البند والتقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

1- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الصناعية.

2- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند مقترح دولة الامارات العربية المتحدة بشأن وضع دليل استرشادي للدول في مجال الفحص الفني للعلامات التجارية، وإجراءات تنفيذ هذه التوصية، وبعد المناقشات اوصت اللجنة بالآتي:

- إرجاء مناقشة هذا البند الى الاجتماع القادم للجنة في وجود المختص بهذا الموضوع من دولة الامارات العربية المتحدة.

3- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند " تفعيل توصيات لقاء الجزائر 2023 حول إطلاق المنظمة العالمية للملكية الفكرية شبكة دعم مراكز التكنولوجيا والابتكار بالدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية، والذي عقد بالتعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعهد الجزائري للملكية الصناعية وجامعة الدول العربية في عام 2023، وبعد المناقشات اوصت اللجنة بالآتي:

- الطلب من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) الاستمرار في التنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية للوقوف على اخر المستجدات في هذا الشأن.

4- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند" تفعيل وتجسيد قاعدة البيانات حول الملكية الصناعية للدول العربية التي أعدها المعهد الجزائري للملكية الصناعية، بعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- دعم المقترح المقدم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول انشاء منصة السجل الالكتروني العربي للملكية الفكرية، وبناءاً على تقارب اهداف هذا المشروع مع مشروع التطبيق الالكتروني الذي أعده المعهد الجزائري للملكية الصناعية، فسيتم الاكتفاء بمشروع المنظمة لتفادى التكرار والازدواجية.

**البند الثالث: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن للجنة الفرعية للملكية الصناعية:**

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن، على أن يكون في منتصف الربع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

**وزير مفوض**
**د. مها بخيت**

**مدير إدارة الشؤون القانونية**
**ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية**
**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية**
**السيد/ سمير ثعالبي**

**المدير العام للديوان الوطني**
**لحق المؤلف والحقوق المجاورة**
**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**تقرير وتوصيات**

**الاجتماع السابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة**

**7-8 مايو 2025**

**مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

---

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: ( المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

ترأس الاجتماع السيد/ سمير ثعالبي – المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موجه الشكر للسادة أعضاء اللجنة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

**البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:**

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة حول البند الخاص بإعداد دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية، وبعد المناقشات اوصت اللجنة بلاتي:
- تقديم الشكر الى فريق اعداد الدراسة من كل من الجمهورية التونسية – جمهورية العراق- المملكة المغربية – الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) على انجاز هذه الدراسة، والطلب من الأمانة العامة تعميمها للاستفادة منها.

**البند الثاني: عقد ندوة موسعة بشأن التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وسبل مواجهتها:**

اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول هذا البند وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- أن يتم الاعداد لعقد هذه الندوة في الربع الأخير من عام 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

**البند الرابع: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:**

تكليف الأمانة العامة ( وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن، على أن يكون في الرابع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

**وزير مفوض**
**د. مها بخيت**

**مدير إدارة الشؤون القانونية**
**ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية**
**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة**
**السيد/ سمير ثعالبي**

**المدير العام للديوان الوطني**
**لحق المؤلف والحقوق المجاورة**
**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**ما يستجد من أعمال:**

**دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري: إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**

**مذكرة شارحة**

**بشأن**

**دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري:**

**إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

**—**

**<u>عرض الموضوع:</u>**

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (3748) بتاريخ 2025/8/11 من المندوبية الدائمة للمملكة المغربية (مرفق)، تطلب خلالها إدراج موضوع بعنوان "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري: إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أرفقت المندوبية بمذكرتها المُشار إليها، مذكرة شارحة حول هذا الموضوع.

- أوضحت المذكرة الشارحة المرفقة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُعدّ مُحركاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة، لاسيما في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها العديد من الدول. وفي ظل سعي المملكة المغربية لتحقيق نموذج تنموي جديد يرتكز على العدالة الاجتماعية والمجالية، يبرز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية فعالة لتحقيق الفوارق الترابية، وتطوير الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية. هذا، ويُشكّل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافداً هاماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، وقد سعت الوزارة المُكّلفة بإنعاش وتنمية هذا القطاع بالمملكة المغربية على إعداد استراتيجية وخطط عمل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونجم عنها إطلاق عدة مشاريع وبرامج عمل في هذا القطاع الهام.

- كما أوضحت المذكرة أنه لتثمين هذه المجهودات وتوسيع دائرة التعاون والشراكات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الدول العربية، وفي ظل غياب إطار عمل موحد وشبكة تجمع الفاعلين لمواجهة تشتت الجهود، تبرز الحاجة الماسة إلى إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي ستكون بمثابة منصة موحدة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة وتقوية القدرات والدعوة للسياسات الداعمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما سيسهم في تسريع وتيرة التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لائقة وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية في المنطقة.

**<u>المقترح المطلوب:</u>**

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

المنـــــــدوبية الدائمة
للمملكة المغربية
لدى جامعة الدول العربية

*The Permanent Representation*
*of the Kingdom of Morocco*
*to the League of Arab States*

مرفق

10530

11 AUG 2025

عاجـــل جدا

2025/8/11

رقم 3748

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وتبعا لمذكرتها رقم 225/02/02 بتاريخ 2025/5/21، تتشرف بأن تبعث إليها، رفقته، **المذكرة الشارحة للمقترح المغربي** المعنون **" دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري: إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني "** ، قصد إدراجه **في جدول أعمال الدورة 116 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**، المزمع عقدها من 31 غشت إلى 3 سبتمبر 2025 بمقر الأمانة العامة.

وتغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، عن فائق تقديرها.

**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**
**أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

## مذكرة شارحة بشأن

# تجربة المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

## "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأس مال البشري"

## مقترح مشروع إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركًا أساسيًا للتنمية الشاملة والمستدامة، لا سيما في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها العديد من الدول. ففي ظل سعي المملكة المغربية لتحقيق نموذج تنموي جديد يرتكز على العدالة الاجتماعية والمجالية، يبرز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية فعالة لتقليص الفوارق الترابية، وتطوير الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية. حيث إن تأثير هذا القطاع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، مما يجعله رافعة حقيقية لتحقيق التنمية المجالية المتوازنة، وتكافؤ الفرص خصوصا لدى النساء والشباب بالعالم القروي.

ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافداً هاماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، حيث يساهم بشكل متزايد في خلق فرص الشغل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي. وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً وتطورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة، ليصبح مكوناً لا يمكن إغفاله في النسيج الاقتصادي الوطني. إذ يمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حالياً حوالي 3% من الناتج الإجمالي الخام للمغرب، كما يستوعب هذا القطاع نسبة مهمة من القوى العاملة، حيث يشغل حوالي 5% من الساكنة النشيطة، مما يدل على قدرته على توفير فرص عمل مستدامة وشاملة.

وبلغة الأرقام، يبلغ عدد التعاونيات في المملكة المغربية حوالي 70000 تعاونية تنشط في مختلف القطاعات، وتستقطب هذه التعاونيات ما مجموعه 764411 متعاوناً ومتعاونة، مما يعكس حجم الانخراط المجتمعي في هذا النموذج الاقتصادي الواعد. وتحظى المرأة بمكانة متميزة في هذا القطاع، حيث تساهم بشكل فعال في ديناميته. ويبلغ عدد التعاونيات النسائية حوالي 8000 تعاونية، تضم في صفوفها 72910 متعاونة، مما يسلط الضوء على دور المرأة الريادي في التنمية المحلية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية. إلى جانب التعاونيات، يزخر المغرب بنسيج جمعوي حيوي ونشيط، يضم حوالي 268000 جمعية

تعمل في مجالات متنوعة تخدم أهداف التنمية المستدامة والعمل الاجتماعي. كما تلعب 63 تعاضدية دوراً هاماً في توفير خدمات اجتماعية وصحية متبادلة لأعضائها، وتعزيز قيم التضامن والتكافل.

ولمواكبة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عملت الوزارة المكلفة بإنعاش وتنمية هذا القطاع بالمملكة المغربية على إعداد استراتيجية ومخطط عمل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نجم عنها تنزيل عدة مشاريع وبرامج عمل نذكر من بينها: المشاريع والبرامج المرتبطة بمحاور الحكامة وتحسين مناخ الأعمال، ومجال إنعاش وترويج منتوجات وخدمات القطاع، وتقوية قدرات وكفاءات العاملين به، والتمكين السوسيو-اقتصادي للنساء، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والابتكار، والاستفادة من فرص التعاون والشراكة على الصعيد القاري والدولي.

ولتثمين هذه المجهودات وتوسيع دائرة التعاون والشراكات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الدول العربية التي ما تزال في المراحل الأولى من تطويره، واستغلال الإمكانات الكامنة به بالرغم من وجود مبادرات فردية وجهود محلية متفرقة، ولكنها غالبًا ما تفتقر إلى التنسيق والدعم الهيكلي الكافي لتقوية تأثيرها، وفي غياب إطار عمل موحد وشبكة تجمع الفاعلين لمواجهة تشتت الجهود، وصعوبة تبادل الخبرات والمعارف، وعدم القدرة على التأثير في السياسات العامة بفعالية، وعراقيل الوصول إلى فرص التمويل، وبناء القدرات اللازمة، وتعزيز الابتكار في هذا القطاع الحيوي، تبرز الحاجة الماسة إلى إحداث **الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، التي ستكون بمثابة منصة موحدة لتعزيز التعاون، وتبادل المعرفة، وتقوية القدرات، والدعوة للسياسات الداعمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة العربية. مما سيسهم في تسريع وتيرة التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل لائقة، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية في المنطقة.

ونقترح بهذا الخصوص، استضافة الاجتماعات التحضيرية لإحداث هذه الشبكة بالمملكة المغربية لتقديم نموذج عملي وتجربة غنية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يلهم ويحفز الدول العربية على تبني وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. الشيء الذي سيعزز من مصداقية الشبكة ويمنحها زخمًا قويًا منذ بداية إحداثها.

**التعريف بالشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي مبادرة مقترحة تهدف إلى إنشاء منصة موحدة لتعزيز الشراكة والتعاون، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، والدعوة للسياسات الداعمة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء المنطقة العربية، وجعلها قوة اقتراحية لمعالجة تحديات التنمية الشاملة في الدول العربية.

الأهداف الرئيسية للشبكة

- تعزيز التعاون وتبادل المعرفة: إنشاء منصة موحدة لتسهيل تبادل الخبرات، والممارسات الفضلى، والمعارف بين الدول العربية والفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. هذا يساهم في سد الفجوات المعرفية والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.
- بناء القدرات: تقديم الدعم والتكوين اللازمين لتطوير مهارات وقدرات الأفراد والمؤسسات العاملة في هذا القطاع. بهدف تمكينهم من تنفيذ مشاريعهم بفعالية أكبر وتوسيع نطاق تأثيرها على المجال الترابي الذي تنشط داخله.
- الدعوة للسياسات الداعمة: العمل على التأثير في السياسات العمومية لضمان بيئة مواتية لنمو وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتحسين مناخ الأعمال به.
- تسريع وتيرة التنمية المستدامة: المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من خلال دعم المبادرات والمشاريع التي تخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.
- خلق فرص عمل لائقة: تشجيع ودعم المشاريع التي تولد فرص عمل مستدامة، تساهم في تقليل البطالة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات.
- تمكين الفئات الهشة: التركيز على إدماج الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ومنحهم الأدوات والفرص للمشاركة الفعالة في التنمية، خاصة النساء والشباب بالعالم القروي.
- تعزيز التماسك الاجتماعي: بناء مجتمعات أكثر ترابطاً وتكافلاً من خلال دعم المبادرات التي تعزز التضامن الاجتماعي وتحد من التفاوتات.
- تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية: المساهمة في بناء نموذج اقتصادي يركز على الإنصاف والشمولية، حيث تعود فوائد التنمية على جميع شرائح المجتمع، وليس فقط على فئات معينة.